

عظيم . ويرى المرحوم طه ابراهيم إن القاضي لم يستطع أن يحدد مكانة المتنبي كما حدد الآمدي مكانة أبي تمام والبحثري ، ولم يحدد موقفه ونهجه بين الشعراء . (١) وهذا صحيح لو إن القاضي سعى إلى هذه الغاية ، ولكنه كما ذكر كثيراً في كتابه يريد أن ينصف الشاعر ويدفع عنه التهم ويحول بينه وبين خصومه الذين حادوا عن الطريق وتنكروا للحق والصواب . ونرى إنه استطاع أن يصل إلى هدفه ويحقق الكثير وإن كان لم يحدد مذهب المتنبي كما ينبغي حينما قسم شعره إلى قسمين : قسم مصنوع يجري مجرى شعر أبي تمام ، وقسم جمع الصنعة والطبع ، وهو وسط بين أبي تمام ومسلم .

لقد كان كتاب الوساطة من كتب النقد المهمة ، وقد استطاع مؤلفه أن يستوعب الآراء النقدية كلها ويصوغها ويستفيد منها في الدفاع عن المتنبي ويستغلها في مناقشة الآراء ، ولذلك يقف هو والآمدي في قمة النقد العربي . ويمكن القول أن صاحب الوساطة خاتمة النقد المعتمد على الذوق إلى جانب اعتماده على القواعد والأصول ، فقد تحول النقد بعده إلى بلاغة وطغت القواعد والتقسيمات عليه كما نرى في كتاب الصناعتين وكتابي عبد القاهر وكتاب العمدة وكتب ابن الأثير . ومن هنا كان وقوف المحدثين عند آراء القاضي النقدية واعجابهم به وإن اعتبره بعضهم ممن تمسك بالقديم وآثره وحرص عليه لاعتقاده أنه المثل الكامل والصورة الصحيحة للأدب (٢) ، ووضع الدكتور محمد مندور في المرتبة الثانية بعد الآمدي لأن معظم آرائه العامة عن الحقائق الأدبية قد سبقه إليها صاحب الموازنة (٣) وقال عنه الدكتور احسان عباس أنه لم يأت بجديد وإنما التقت عنده أكثر الآراء والنظرات السابقة فأحسن استغلالها في التطبيق والعرض (٤) . وقال الاستاذ محمد خلف الله أنه تنبه إلى مبادئ في الذوق لها خطرها الآن كوحدة العمل

(١) تاريخ النقد الادبي عند العرب ص ١٨٧ .

(٢) المصدر السابق ص ١٥٣ .

(٣) النقد المهجي عند العرب ص ٣٠١ .

(٤) تاريخ النقد الادبي عند العرب ص ٣١٧ .